فصلنامه تحقیقات جدید در علوم انسانی
Human Sciences Research Journal
دوره چهارم، شماره ۲۸، تابستان ۱۳۹۹، صص ۲۶۱-۲۴۹
New Period 4, No 28, 2020, P 249-261
شماره شاپا (۲۴۷۶-۷۰۱۸) ISSN (2476-7018)

التهرب الضريبی وآثاره علی الاقتصاد العراقی (الواقع و المعالجات)

الأستاذ المساعد سعاد جواد کاظم
العراق / جامعة القادسية – کلية الادارة والاقتصاد
soud.kadem@qu.edu.iq

الملخص:
تعد ظاهرة التهرب الضريبی احدی المشاکل الاقتصادية التی تعانی منها مختلف الاقتصادات النامية او المتقدمة مع اختلاف نسبتها من بلد الی اخر، وذلک يعتمد الاسباب والنتائج التی تخلفها هذه الظاهرة علی الاقتصاد، و تأثيرها المباشر علی الموازنة العامة للدولة، الذی لا يقتصر علی تقليل حصيلة الايرادات الضريبية فقط، وانما تحد ايضا من قدرة الدولة علی ادائها الاقتصادی ومعالجة المشکلات التی يعانی منها الاقتصاد بمجمله. کما يؤدی التهرب الضريبی الی سوء توزيع الاعباء العامة.
وسيتم التطرق فی هذه الدراسة لبيان طبيعة التهرب الضريبی واسبابه فی الاقتصاد العراقی واستعراض جملة من الاليات والمعالجات المقترحة للنهوض بالأنظمة الضريبية للحد من مشکلة التهرب الضريبی کونه يمثل المورد الثانی لتمويل الموازنة العامة للاقتصاد العراقی بعد النفط ، اذ يتميز الاخير بعدم استقرار اسعاره وبالتالی تفاوت ايراداته بالشکل يجعل الاعتماد علی مصادر الايرادات الضريبية امرا ضروريا.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-08]

المقدمة:

يعتبر النظام الضريبى فى اى دولة هو العماد المالى لها، ويعرف التهرب الضريبى بانه سعى المكلف للفرار من الضريبة المفروضة عليه قانونا وعلى انشطته، وتواجه المجتمعات منذ عقود ظاهرة التهرب الضريبى وهى من اخطر الظواهر التى تعيق سياسة الدولة الانفاقية من خلال الحد من توفير الاموال الازمة والايرادات العامة التى تمكن الدولة من القيام بواجباتها وتغطية اعبائها العامة وتقديم الخدمات لمختلف الفئات والشرائح فى المجتمع. كما ان ظاهرة التهرب الضريبى من شانها عدم تحقيق العدالة الضريبية فى توزيع الدخل بين المكلفين والدولة. وفى العراق كان اول ظهور للقوانين الضريبية مبكرا مقارنة مع دول المنطقة، اذ صدر اول قانون لضريبة الدخل عام ١٩٢٧ ذى الرقم (٥٢) والخاص بضريبة الدخل، وظاهرة التهرب الضريبى فى العراق واسعة ومستمرة لأسباب عدة سيتم التطرق لها خلال فقرات البحث.

اهمية البحث:

يستمد البحث اهميته كون مشكلة التهرب الضريبى تعد مشكلة تلقى بتأثيرها على مختلف مفاصل الدولة الاقتصادية والاجتماعية ، وتحد من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية، لذا بات من المهم جدا معالجة هذه الظاهرة.

مشكلة البحث:

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبى مشكلة تعانى منها اغلب بلدان العالم وتسعى جاهدة للحد من اثارها الاقتصادية والاجتماعية ومكافحتها بشتى الوسائل والمعالجات.

فرضية البحث:

يستند البحث الى ان النظام الضريبى العراقى قد عانى ولفترات طويلة من ظاهرة التهرب الضريبى والتى اثرت بشكل مباشر فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما يستدعى الوقوف عندها و وضع المعالجات والحلول لها .

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، اذ تضمن المبحث الاول التهرب الضريبى (اطار مفاهيمى)، وتطرق المبحث الثانى الى تحليل هيكل النظام الضريبى العراقى، وتناول المبحث الثالث مجموعة من المعالجات المقترحة لمشكلة التهرب الضريبى فى العراق.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-08]

المطلب الاول: التهرب الضريبي (اطار مفاهيمي)

اولا: مفهوم التهرب الضريبي:

اصطلاحا، عرف فقهاء المالية العامة التهرب الضريبي تعاريف متعددة منهم من عرفه بانه تخلف المكلف كليا او جزئيا من اداء الضريبة دون نقل عبئها الى غيره، مما يؤثر على حصيلة الدولة من الضريبة وتضيع عليها حقها. (١)

كما عرفه البعض بانه عدم الالتزام بتنفيذ القوانين الضريبية عن طريق عدم دفع الضريبة الواجبة، وبالتالى فهو السلوك اللا مشروع للمكلف فى توجيه ارادته المادية فى عدم الوفاء بالتزاماته المالية وخلق حالة من اللا مساوات فى تحمل الاعباء الى جانب الدولة وعدم تسديد الضريبة كلا او جزءا ارضاءً لرغباته الشخصية. (٢)

وتطرقت بعض التعريفات الى الضريبة بانها الفريضة المالية –النقدية –التى تفرضها الدول جبرا وبصفه نهائية من الاشخاص سواء كانوا طبيعيين او معنويين ودون مقابل مباشر لتحقيق منفعة عامة مع مراعاة المقدرة التكليفية للمكلف، لقد نشأة الضريبة منذ مدة طويلة الا ان اهدافها ومبرراتها تغيرت بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتطور الدولة. (٣)

ويمكن تعريف الوعاء الضريبى بانه المال او الشيء الذى تفرض عليه الضريبة ويكون خاضعا لها (٤)، اما النظام الضريبى فهو شكل من الاشكال المنظمة لعملية الجباية وهو احد مصادر الايرادات العامة للدولة على وفق قواعد فنية محددة تتناول فرضها و وسائل جبايتها وتنظيمها. وتتعدد هذه الانظمة تبعا لطبيعة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن النظام السياسى السائد بالشكل الذى يجعل منه اى (النظام الضريبى) منسقا معها من حيث الشكل والمضمون(٥)

والتهرب الضريبى هو اللجوء الى الغش والاحتيال للتخلص من الضريبة او تقليل مبلغها ويكون ذلك اما بمحاولة الفرد انكار وجود وعاء الضريبة او الافصاح عن مبلغ يقل عن المبلغ الحقيقى للوعاء ومن الامثلة الشائعة للتهرب الضريبى تعمد المكلفين بتقديم كاذبة عن دخولهم سواء كان ذلك بإظهار الايرادات باقل من مبلغها الحقيقى او المبالغة فى النفقات او عدم الافصاح من بعض او كل دخولهم ومن الامثلة الشائعة اخفاء السلع عن عيون رجال الكمارك فى نقاط الحدود والمطارات والموانئ عبر ادخالها الى البلد حتى لا تخضع للضريبة الكمركية (٦).

---

١) محمد سعيد عبد السلام، دراسة فى مقدمة علم الضريبة، الطبعة الثانية، مصر دار المعارف للنشر، ١٩٦٨، ص ٥٨٧.

٢) ابو ذر عبد الكريم شاكر البياتى، التهرب الضريبى فى العراق الواقع والطموح، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العدد ١، المجلد ٩، ٢٠١٢، ص ٧٠.

٣) معتز على صبار، التهرب الضريبى فى العراق وطرق معالجته، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الثانى، المجلد الثانى، ٢٠٠٩، ص ٣١٨

٤) معتز على صبار، المصدر السابق نفسه، ص ٣١٨

٥) نزار ذياب عساف وعلى نبع صايل، الضرائب فى فترة الحصار الاقتصادى دراسة فى حالة العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٠) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٥، المجلد ٣، ٢٠١٠، ص ٢-٣.

٦) ايمان يحيى محمد، التهرب الضريبى اسبابه واليات مكافحته، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة السادسة والثلاثون، العدد ٩٤، ص ١٦٥.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-08]

ثانيا: انواع التهرب الضريبى:

ان التهرب الضريبى يؤدى الى فقدان الدولة لجزء من ايراداتها التى تحصلها عن طريق الضرائب والتهرب الضريبى عموما ينقسم الى نوعين فقد يكون تهربا مشروعا او ما يعرف بتجنب الضريبة، او تهرب غير مشروع وهذا الاخير قد يكون كليا او جزئيا وقد فرق علما المالية بين هذين النوعين وكما موضح ادناه:

١. التهرب المشروع: ويطلق عليه بالتجنب الضريبى وما يستفاد منه المكلفون من ثغرات القانون ينفذون منها للتخلص من اداء الضريبة، ويكون مشروع فى حالة الاستفادة من الثغرات القانونية التى ينظمها التشريع الضريبى الا يلجا الافراد الى هبة اموالهم على الورثة اثناء حياتهم لكى يتجنبوا ضريبة الشركات التى يخضع لها ورثته بعد مماته وقد يستعين المتهرب الى اهل الخبرة والاختصاص لتحقيق هذا الغرض ([1]).

ويعتبر هذا النوع لا جرم فيه اذ يتجنب فيه المكلف تحمل الضريبة او الالتزام بها دون مخالفة احكام التشريعات من خلال الاستفادة من الثغرات الموجودة فى القانون.

٢. التهرب غير المشروع: وهو التهرب الذى يتضمن غشا واحتيالا يلجا اليه المكلف بالضريبة للتخلص منها ، وفيه يقوم المكلف على مخالفه الاحكام القانونية ويسلك طرق الغش والاحتيال مرتكبا بذلك جرائم مالية يعاقب عليها القانون ([2]).

وهناك تصنيف اخر لأنواع التهرب الضريبى يعتمد على حجم التهرب الضريبى وكالاتى:

١. التهرب الجزئى: هو التخلص جزء من الضريبة الواجبة الدفع عليه بأحد الاساليب غير المشروعة، مثال ذلك اخفاء جزء من المبيعات او تسجيلها بأسعار تقل عن سعر بيعها الحقيقى. ([3])

٢. التهرب الكلى: ويقصد به تخلص المكلف نهائيا من دفع الضريبة المفروضة عليه وبذلك تضيع على الخزانة جزا مهما من ايراداتها، بمختلف وسائل الغش والاحتيال وهناك عدة صور للتخلص من الضريبة بشكل نهائى اهمها (اصحاب المهن الحرة والسماسرة واصحاب الحرف) من الذين لا يكون لهم مكاتب معينة او تصاريح بمزاولة المهنة ولم يتم ادراجها فى سجلات الضريبة مما يتسبب فى نقص الايرادات ومن ثم الخدمات التى تقدما الدولة للمجتمع.

ثالثا: اسباب التهرب الضريبى:

١. الاسباب الاقتصادية: يتأثر التهرب الضريبى تأثيرا كليا مباشرا بالظروف الاقتصادية التى تسود البلد، وتؤدى بالمكلف اما الى التهرب الضريبى او عدم قيامه بواجبه الضريبى كاملا، فالمقارنة بين ما يحصل عليه المكلف من منفعة وما يتعرض له من مخاطر بسبب تهربه من الضريبة ولعل مبلغ الضريبة يعد من من العوامل

---

[1]) قاسم محمد عبد الله و نجم عبد عليوى، التهرب الضريبى فى العراق: الاسباب وسبل المعالجة دراسة تطبيقية فى الهيئة العامة للضرائب – فرع الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ١٣ المجلد ٣، لسنة ٢٠١١، ص ١٧٠

[2]) هاشم محمد عبد الله العركوب، التهرب الضريبى – دراسة فى محدداته واثاره الاقتصادية والاجتماعية فى بلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩٠–٢٠٠٨)، مركز الدراسات الاقليمية، العدد ٨ ص ٧٣.

[3]) قاسم محمد عبد الله ونجم عبد عليوى، مصدر سابق ، ص ١٧١.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-08]

الحاسمة فى هذه المقارنة فيزيد ميل المكلف نحو التهرب كلما زاد عبء الضريبة الملقى عليه (١)، كما توثر التقلبات الاقتصادية التى تتعرض لها الدولة على مختلف مجالات الحياة وينسحب هذا التأثير على النظام الضريبى ومدى ارتفاع او انخفاض نسب التهرب الضريبى وكالاتى

٢. فترة الانتعاش الاقتصادى: يرتفع مستوى الناتج القومى ومن ثم يؤدى الى ارتفاع متوسط دخل الفرد ويعمل على زيادة المقدرة التكليفية الفردية على تسديد الضريبة المفروضة على المكلف، وتبعا لذلك يقل او ينعدم التهرب لان المكلف لا يشعر بعبء الضريبة المفروضة عليه فضلا عن ارتفاع دخول المكلفين فى مدة الانتعاش يؤدى الى ورود فئات جديدة من الدخول الى وعاء الضريبة الامر الذى يعنى عدم الحاجة الى زيادة سعر الضريبة او فرض ضرائب جديدة وبالتالى يقل التهرب الضريبى مادامت الاعباء ستوزع على عدد اكبر من المكلفين او تشمل اوعية ضريبية جديدة.

٣. فترة الكساد الاقتصادى: يحدث العكس فى فترات الانكماش او الكساد الاقتصادى التى ينخفض فيها متوسط دخل الفرد وارتفاع معدلات البطالة والانخفاض الشديد فى مستوى الاستخدام والانتاج وكساد التجارة وانخفاض مستوى الاسعار تزداد حاجة الدولة للموارد المالية لغرض زيادة الانفاق العام لتحريك عمل المشروعات المالية للقضاء على البطالة وانتعاش حركة التجارة ومواجهة الكساد الاقتصادى فتلجا الدولة الى عدة اساليب للحصول على الايرادات اللازمة لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الايرادات ومن هذه الاساليب استخدام اداة الضريبة كونها احد ادوات السياسة المالية ومن هذه الادوات:

ـ زيادة اسعار الضرائب القائمة

ـ فرض ضرائب جديدة

ـ تخفيض مستوى السماحات الضريبية

ـ الغاء بعض الاعفاءات المقررة قانونا (٢)

كل ذلك ادى الى تدنى قدرته على تسديد الضريبة لذلك فان نسبة التهرب الضريبى سترتفع (٣) ان الارتفاع فى معدلات البطالة او الانخفاض الشديد فى مستوى الاستخدام

١. الاسباب التشريعية او الادارية: ان من الاسباب الاخرى للتهرب من اداء الضريبة قد يكون ناتجا من خلل فى التشريع الضريبى لما يتخلله من ثغرات مما يسهل على المكلفين النفاذ منها نتيجة عدم وضوح الصياغة فى التشريعات الضريبية و وجود بعض الثغرات مما يؤدى الى خلق مشاكل وتزايد احتمال التهرب او الى وجود عيب فى التطبيق ناجم عن ضعف فى كفاءة الجهاز الضريبى(٤)

---

١) جمال طارق محمد، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل فى العراق (دراسة تحليلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٨، ٢٠١٦، ص ٣٨٧.

٢) معتز على صبار، مصدر سابق، ص ٣٣٠. -٣٣١

٣) جمال طارق محمد، مصدر سابق، ٣٨٧

٤) هيثم على العنبكى ومازن هيثم الشيخلى، اتمتة الانظمة الرقابية للحد من التهرب الضريبى فى العراقر –دراسة مقارنة)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ٣، المجلد ١٨، لسنة٢٠١٦، ص ٢٣٧

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-08]

٢. ضعف كفاءة الادارة الضريبية: ان ضعف كفاءة الادارة الضريبية بعدها السلطة صاحبة الاختصاص فى حصر ايرادات المكلف وفرض الضريبة عليها وعجزها عن الحد من التهرب الضريبى يعد من الاسباب المهمة فى تحفيز المكلفين على التهرب من اداء الضريبة اذ ان الهيكل الادارى لاى مؤسسة دليل على حجم عملها الذى يقوم به العاملين بادائه فضلا عن انه يعكس وبشكل واضح الاهداف التى وجدت من اجلها تلك المؤسسة كى تقوم بتحقيقها.

٣. اسباب فنية: وتتمثل فى عدم اعتماد الانظمة الالكترونية الحديثة لا فى احتساب وجباية الضرائب ولا فى الرقابة عليها سواء داخل المؤسسة الضريبية او خارجها ([1])

٤. الاسباب الاجتماعية والنفسية: وتتمثل فى ضعف الوعى الضريبى لدى المكلف والوعى الضريبى هو الادراك الكامل من قبل الافراد لمستوياتهم المالية ازاء المجتمع والدولة، فوعى المكلف لم يصل بعد الى الدرجة التى يدرك فيها اهمية الموازنة بين الحقوق والواجبات وتدفعه الى الالتزام الذاتى والطوعى بالقوانين عموما والقوانين الضريبية خصوصا اذ ما زال الكثير من الناس يرى ان التهرب من الضريبة ذكاء وشجاعة وهناك من يرى ان الوعى الضريبى هو اقل تقدما من الوعى القانونى بمعنى ان المكلف عندما يخالف القوانين لا يشعر بانه ارتكب اثما فى حق المجتمع كشعوره عندما يسرق او يقتل ([2]).

رابعا: اثار التهرب الضريبى على بعض المتغيرات الاقتصادية:

ان التهرب الضريبى بأنواعه المختلفة يترتب عليه اثارا اقتصادية واجتماعية ونفسية سلبية على المجتمع تتمثل هذه الاثار فى انخفاض الحصيلة وحرمان الدولة من نسبة مهمة من الايرادات التى تستطيع من خلالها ممارسة ادوارها الاقتصادية والاجتماعية كذلك يترتب على التهرب الضريبى عدم شعور المكلفين بتطبيق مبدا العدالة والمساواة فعدم خضوع بعض المكلفين للضريبة يخل بالمفهوم العام للعدالة الاجتماعية اضافة الى التهرب الضريبى يضعف ايمان المجتمع بدور الدولة فى تحقيق الخدمات الضرورية للأفراد ويقلل الثقة بالإدارة المالية لتصبح عامل فساد اخلاقى ([3])

المبحث الثانى:تحليل النظام الضريبى فى العراق

اولا: النظام الضريبى فى العراق

يستند النظام الضريبى فى العراق الى ارث تاريخى عميق اذ يعود الى الملك الاشورى حمورابى الذى يعد اول من وضع نظاما ضريبيا حيث كانت المادة (٣٦) من مسلته الشهيرة قد تناولت تشريعاته من الضرائب، وعند بزوغ فجر الاسلام ظهرت الضرائب كفرائض دينية او حق شرعى للفقراء فى اموال الاغنياء فقد ورد فى

---

[1]) هيثم على العنبكى ومازن هيثم الشيخلى، المصدر السابق نفسه، ص ٢٧٣

[2]) جمال طارق محمد، مصدر سابق، ص ٣٨٦.

[3]) جمال طارق محمد، المصدر السابق نفسه، ص ٣٨٧.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-08]

القران الكريم قوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) (سورة التوبة الاية ٢٤-٢٥) وهو ما يندرج فى فريضة الزكاة وهناك فرائض (ضرائب) اخرى اقرها الاسلام كضريبة الخراج وضرائب التجارة وضريبة الخمس التى تفرض على الغنائم وغيرها والنظام الضريبى فى العراق عمره اكثر من ثمانية عقود اذ تعد سنة ١٩٢٣ بداية تاريخ التشريع الضريبى فى العراق عند صدور اول قانون للضرائب باسم قانون ضريبة الاملاك رقم (٤٩) لسنة١٩٢٣ وبعدها تشريع ضريبة الدخل عام ١٩٢٧ بالقانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٢٧. (١)

ويتكون هيكل النظام الضريبى فى العراق من نوعين من الضرائب هما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، وان الهيكل يرتكز على التعدد الضريبى وليس التوحيد، وعليه يمكن تحليل مكونات كلا منهما كما يلى:-

١. الضرائب المباشرة: وهذا النوع له اهمية كبيرة لكونها تستهدف شريحة واسعة من الاموال والاشخاص عند الخضوع للضريبة وهى على نوعين:

ا: الضريبة على الدخل: وتعد من اهم الضرائب فى النظم الضريبية الحديثة وذلك لان الدخل يعتبر المعيار الامثل المعبر عن المقدرة التكليفية وتراعى فيه العدالة الضريبية وتمكن الدولة من الحصول على الايرادات من مصادر معتدلة. (٢) ومن خصائصها:

ـ انها ضريبة تصاعدية أى ان تفرض الضريبة اما بسعر يزداد كلما زاد الدخل الخاضع للضريبة بمعنى ان العلاقة طردية بين السعر الضريبى والدخل الخاضع للضريبة. (٣)

ـ ضريبة شخصية: من خلال مراعاة قانون ضريبة الدخل للظروف الشخصية للمكلف ومركز المالى. (٤)

ـ سنوية الضريبة وذلك بالتحاسب مع دخل المكلف الناجم عن السنة المالية وفقا للأسعار الضريبية المقررة فى نص القانون وذلك تطبيقا لفكرة سنوية التحاسب الضريبى.

ـ اعتماد مبدا اقليمية الضريبة: والذى يقصد به سريان الضريبة على دخول المكلفين بغض النظر عن جنسية صاحبها ومكان اقامته سواء داخل العراق او خارجه(٥). والمقصود باقليمية الضريبة واقعة نشؤء الدخل فى العراق ويعنى ذلك بان الدخل الناشئ فى العراق هو الدخل المتولد فى العراق ولكنه يعود لشخص غير مقيم.

ـ فرض الضريبة على الوعاء الصافى أى اعتماد اسلوب الدخل الصافى فى احتساب دخل المكلف الخاضع للضريبة.

---

١) نزار ذياب عساف وعلى نبع صايل، الضرائب فى فترة الحصار الاقتصادى (دراسة فى حالة العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٠)، ، ص ٤

٢) يسرى مهدى السامرائى وزهرة خضير عباس، تحليل ظاهرة التهرب الضريبى و وسائل معالجته فى النظام الضريبى العراقى، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٩، المجلد ٤، ص ١٢٢

٣) عبد الباسط على الزبيدى، وعاء ضريبة الدخل فى التشريع الضريبى العراقى – دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، كلية القانون جامعة بابل، ٢٠٠٥، ص ٣١.

٤) قبس حسن عواد، المالية العامة والتشريع المالى، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص ٢٤١.

٥) عبد الباسط على الزبيدى، مصدر سابق ، ص٣٥-٣٦

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-08]

ـ التعامل وفق اسلوب الفصل بين ذمة الزوج عن الزوجة فى التحاسب الضريبى: اذ ان لكل شخص ذمته المالية المستقلة مع وجود الاستثناء الذى نظمه القانون والسماح بدمج دخل الزوجين فى حالات حددها المشرع.

ـ ضريبة تفرض على دخل العمل وراس المال: بمعنى تنوع مصادر الدخل التى تفرض عليه الضريبة.

ب: ضريبة العقار: وهى من الضرائب المباشرة فى العراق ولها تنظيمها القانونى الخاص وهذه الضريبة تفرض على العائدات الناجمة للمكلف (مالك العقار قانونا من حيث المفهوم العام) من استغلال العقارات العائدة له. ومن خصائصها:

ـ ضريبة مباشرة و وعائها من الدخل المتحقق من العقارات المستغلة وهى لا تفرض على الملكية ذاتها وانما على القيمة الأيجارية للعقار ومتى توقف الدخل تتوقف الضريبة.

ـ ضريبة عينية:بمعنى انها لا تاخذ بنظر الاعتبار ظروف المكلف الشخصية والعائلية اذ لا يمنح المشرع الضريبى المكلف سماحات ضريبية.

ـ ضريبة سنوية تجبى مقدما: تفرض الضريبة سنويا وتجبى سنويا بواقع قسطين الدفعة الاولى فى اليوم الاول من كانون الثانى ويستحق القسط الثانى فى اليوم الاول من تموز والقسط هو بهدف التسهيل للمكلف بالضريبة.

ـ تفرض الضريبة بسعر نسبى قدره (١٠٪) من الايراد لكل عقار مقابل مصروفات الصيانة وذلك قبل احتساب الضريبة.

ـ ضريبة تفرض على الدخل الاجمالى: اذ يعتمد القانون العراقى مفهوم الدخل الاجمالى عند فرض الضريبة على القيمة الايجارية للعقار او البديل المتفق عليه. ([1])

٢. الضرائب غير المباشرة فى العراق:

وهى الضرائب التى لا تنظر للظروف الشخصية والاجتماعية لدافع الضريبة بل تنظر الى تعامل المواطن عند الاستهلاك والتداول وتنقسم:

ا. الضرائب على الاستهلاك: وهى الضرائب على الانفاق ومن الضرائب العينية وذات حصيلة وميزة خاصة فى اوقات الرواج وهى على عدة انواع منها

ـ احتكارات مالية: تقوم بجبايتها الهيئات العام كأجور الكهرباء والماء والاتصالات

ـ الضرائب الكمركية: التى تفرض على السلع المستوردة والمصدرة عبر الحدود.

ـ ضرائب الانتاج والتى تسمى برسم المكس وهى تفرض على السلع المنتجة.

[1]) يسرى مهدى السامرائى وزهرة خضير عباس، مصدر سابق، ص ١٢٥

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-08]

ب: الضرائب على التداول: والتى تفرض على تداول الثروة وهى ذات حصيلة ضريبية عالية وسهلة الجباية وظهرت فى الدول الحديثة. وهى عدة انواع اهمها:

ـ رسوم التسجيل وهى الرسوم التى تستوفيها الدولة مقابل تسجيل المعاملات

ـ رسوم الطابع تفرض على بعض عمليات التداول التى تتم بتحرير المستندات كالعقود والكمبيالات ويحصل الرسم بشراء الطابع ويلصق بالمعاملات. ([1])

ثانيا: اسباب التهرب الضريبى فى العراق

ان من اهم اسباب التهرب الضريبى الاتى:

١. انخفاض مستوى الوعى الضريبى لدى المكلفين بأهمية الضرائب فى الاقتصاد ودورها فى تمويل الموازنة العامة للدولة.

٢. قدم التشريعات الضريبية وتضاربها وعدم وضوحها مما يفسح المجال امام الاجتهاد الشخصى .

٣. ضعف كفاءة الكادر المكلف بجباية الضرائب. اضافة الى الفساد المالى لبعض اداراته.

۴. عدم ايقاع عقوبات جدية بالمتهربين وانتقائية المحاسبة.

۵. عدم شفافية الاجراءات وتبسيطها و وضوحها.

۶. النقص الكبير فى اعداد البحوث والدراسات و المسوحات الميدانية الخاصة بالتهرب الضريبى فى العراق وسبل مكافحته.

ثالثا: الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتهرب الضريبى فى العراق

١. الاثار الاقتصادية: ان استمرار مشكلة التهرب الضريبى يؤدى الى عدم تحقيق الاهداف الاقتصادية كذلك سيؤثر على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التى لها اثر كبير على البنيان الاقتصادى للبلدان وهى الاستهلاك، الادخار والاستثمار. ويقود التهرب الضريبى الى اثار مدمرة على الاقتصاد القومى للبلد لانه يقلص الايرادات العامة وبالتالى يقلص النفقات العامة التى تنفقها الدولة وهذا يؤدى فى مجمله الى سوء الاحوال الاقتصادية واضرار بخزينة الدولة. ([2])

٢. الاثار الاجتماعية: يعتبر التهرب الضريبى سلاحا بيد الانظمة الاجتماعية والسياسية فى توجيه الاقتصاد والمجتمع باتجاه دون اخر، اذ تعتبر الضريبة احد العناصر التى بواسطتها تتدخل الدولة لأجل تقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، ان الاهداف الاجتماعية التى ترغب

---

[1] نزار ذياب عساف وعلى نبع صايل، مصدر سابق، ص ۶

[2] هويدا عبد الجليل، مالية عامة، دار الفكر العربى للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ٢٢٨

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-08]

الدولة بتحقيقها لا يمكن ان تأخذ طريقها الى التنفيذ العملى طالما ان التهرب الضريبى اخذ يضيق الخناق على الدولة فى تحقيق هذه الاهداف. ([1])

المبحث الثالث: معالجات مقترحة لمشكلة التهرب الضريبى فى العراق

هناك مجموعة من الاجراءات والمقترحات التى من شانها ان تساهم فى الحد من ظاهرة التهرب الضريبى وتضعف تأثيراتها وهى الاتى:

١. مراجعة التشريعات الضريبية: وذلك بشكل دورى ومستمر فاستحداث تشريعات مالية جديدة تقلل من فرص ظهور ثغرات قانونية تترك مجالا للتهرب الضريبى. وخصوصا اعادة النظر بالقوانين الخاصة بالضرائب وبالتحدير القوانين التى صدرت بعد عام ١٩٨٢ كون بعض هذه القوانين تعتبر الطريق لممارسة التهرب الضريبى.

٢. نشر الوعى الضريبى بين الافراد واحداث برامج للأعلام الضريبى من خلال اعداد برامج اعلامية واسعة الانتشار الهدف منها تنوير المواطنين بالطرق التى يتم بواسطتها التصرف بالمال العام. وايقاظ روح الوطنية فى مساندة دولهم فى استمرار قيامها بواجباتها نحو تقديم الخدمات العامة

٣. تحقيق العدالة الضريبية: من حيث شمولية الضريبية بحيث تصيب جميع الدخول حتى لا يشعر المكلف ان هناك من يحقق ايرادات ولا يدفع الضريبة. وبالتالى تحقيق المساواة بين المواطنين فى تحمل الاعباء العامة والقضاء على المحسوبية فى التكليف الضريبى.

٤. اصلاح الهيكل التنظيمى الضريبى من خلال:

ا: انجاز المعاملات باسرع وقت ممكن وباقرب مكان ممكن.

ب: اجراء تنقلات دورية بين الموظفين وكلما امكن ذلك يمكن ان يسهل ويعمل على تخفيض حالات الرشوة والفساد الادارى والمالى.

ت: تزويد الادارة الضريبية بعناصر فنية ذات خبرة وكفاءة ومستوى عال من التاهيل.

ث: تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لاداء الموظفين تقوم باجراءات تفتيش دورى بين الدوائر والوزارات واعداد التقارير الخاصة بذلك.

ج: توفير نظم الرقابة التى تتميز بدقة وسرعة اكتشاف مخالفات الاجهزة المخالفة وفرض العقوبات المناسبة لضمان سير العمل.

ح: توفير الاجور التى تكفل حصول موظفى الادارة الضريبية على اجور تتناسب مع طبيعة وابعاد ما يضطلعون به من مسؤوليات، ومكافاة تشجيعية وحوافز للمتميزين منهم.

[1]حيدر عودة كاظم، دوافع التهرب الضريبى فى العراق دراسة ميدانية فى الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ٢، المجلد ١٨، ٢٠١٦، ص ٢٣٩

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-08]

خ: تفعيل ادارة الخدمات بمعنى ان يطال جميع الادارات والمؤسسات العامة والبلديات أي ان تعطى ادارات الخدمات ذات العلاقة بالجمهور الاولوية.

د: تدعيم الجهاز الضريبي من خلال الاليات الحديثة من حاسوب واجهزة متطورة وضرورية لسرعة انجاز العمل، مما يولد لدى المكلفين قناعة بان الادارة الضريبية هي اداة فعالة ولديها الرغبة مع المكلفين بحيث يتم كسر الحاجز النفسي بين المواطن والادارة الضريبية.

١. العمل بمبدأ الشفافية في جميع مرافق ومؤسسات الدولة.

٢. تعديل بعض الفقرات المتعلقة بالعقوبات فالمكلف الذي يسعى للتهرب الضريبي يقوم حتما بالموازنة بين المنفعة التي يجنيها في حال تهربه والعقاب الذي سيتعرض له في حال اكتشاف التهرب وعندما تتهاون السلطة في تطبيق العقوبات الصارمة بحق من يقوم بهذه الحالة الشاذة فان ذلك يكون مدعاة للاستمرار في التهرب الضريبي والتشجيع على ارتكابه لذلك فرض عقوبة (كالسجن) مثلا من شانه ان يشكل رادعا يقلل من التهرب الضريبي.

٣. العمل على ايجاد السبل اللازمة للخروج من نفق التهرب ودون الوقوع في حلقة مفرغة ممثلة في البدء بإصلاح الدمار الهائل في المنظومة القيمية.

٤. التوسع في مجال تجميع البيانات التي تتعلق بالمكلفين وذلك بتطبيق الوسائل العلمية بحيث يكون لدى الهيئة العامة للضرائب بيانات ضرورية تساعدها في تحدير المركز الحقيقي للمكلف.

٥. التوسع في نطاق التعاون مع دوائر الدولة وديوان الرقابة المالية.

٦. الحد من ظاهرة (اسلوب التقدير) كلما امكن ذلك.

٧. قيام الدولة بالزام المكلفين بالكشف عن املاكهم خارج البلد لغرض تتبعها ومراقبتها.

٨. الاتفاقات الدولية بين الدول يقلل التهرب بين تلك الدول من خلال تبادل المعلومات التي تفيد في فرض الضرائب وتحصيلها وتمنع التهرب منها.

الاستنتاجات:

١. تعتبر مشكلة التهرب الضريبي من المشاكل الاساسية التي يعاني منها المجتمع حيث توجد عدة عقبات تحول دون اذعان المكلف بدفع الضريبة المترتبة عليه.

٢. ضعف الوعي الضريبي والثقافة الضريبية في المجتمع.

٣. من الاثار الناجمة عن التهرب الضريبي هو تقليل الايرادات العامة التي تسهم بتمويل النفقات العامة المتزايدة.

٤. عدم وجود عقوبات كافية ورادعة او وجودها ولكنها غير رادعة جعلت من ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة شائعة.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-08]

۵. عدم وجود قدرة لدى موظفى الادارة الضريبية من السيطرة على بعض حالات التهرب الضريبى لعدم امتلاكهم الامكانيات والوسائل الكفيلة بالكشف.

۶. وجود الثغرات فى التشريعات والقوانين الضريبية عمق ظاهرة التهرب الضريبى.

التوصيات:

۱. مراجعة التشريعات الضريبية: وذلك بشكل دورى ومستمر فاستحداث تشريعات مالية جديدة تقلل من فرص ظهور ثغرات قانونية لممارسة التهرب الضريبى.

۲. نشر الوعى الضريبى بين الافراد و اعداد برامج اعلامية واسعة الانتشار الهدف منها توعية المكلفين، وايقاظ روح الوطنية فى مساندة دولهم فى استمرار قيامها بواجباتها نحو تقديم الخدمات العامة

۳. تحقيق العدالة الضريبية: من حيث شمولية الضريبية بحيث تصيب جميع الدخول حتى لا يشعر المكلف ان هناك من يحقق ايرادات ولا يدفع الضريبة ، اصلاح الهيكل التنظيمى الضريبى.

۴. التوسع فى نطاق التعاون مع دوائر الدولة وديوان الرقابة المالية.

۵. قيام الدولة بالزام المكلفين بالكشف عن املاكهم خارج البلد لغرض تتبعها ومراقبتها.

۶. الاتفاقات الدولية بين الدول يقلل التهرب بين تلك الدول من خلال تبادل المعلومات التى تفيد فى فرض الضرائب وتحصيلها وتمنع التهرب منها.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-08]

المصادر والمراجع:

١. ايمان يحيى محمد، التهرب الضريبى اسبابه واليات مكافحته، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة السادسة والثلاثون، العدد ٩۴

٢. يسرى مهدى السامرائى وزهرة خضير عباس، تحليل ظاهرة التهرب الضريبى و وسائل معالجته فى النظام الضريبى العراقى، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٩، المجلد ۴.

٣. ابو ذر عبد الكريم شاكر البياتى، التهرب الضريبى فى العراق الواقع والطموح، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العدد ١، المجلد ٩، ٢٠١٢،

۴. نزار ذياب عساف وعلى نبع صايل، الضرائب فى فترة الحصار الاقتصادى دراسة فى حالة العراق للمدة (٢٠٠٠-١٩٩۵) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ۵، المجلد ٣، ٢٠١٠

۵. هاشم محمد عبد الله العركوب، التهرب الضريبى – دراسة فى محدداته واثاره الاقتصادية والاجتماعية فى بلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٨)، مركز الدراسات الاقليمية، العدد ٨

۶. قاسم محمد عبد الله و نجم عبد عليوى، التهرب الضريبى فى العراق: الاسباب وسبل المعالجة دراسة تطبيقية فى الهيئة العامة للضرائب – فرع الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ١٣ المجلد ٣، لسنة ٢٠١١،

٧. معتز على صبار، التهرب الضريبى فى العراق وطرق معالجته، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الثانى، المجلد الثانى، ٢٠٠٩،

٨. هيثم على العنبكى ومازن هيثم الشيخلى، اتمتة الانظمة الرقابية للحد من التهرب الضريبى فى العراقر – دراسة مقارنة)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ٣، المجلد ١٨، لسنة٢٠١۶،

٩. جمال طارق محمد، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل فى العراق (دراسة تحليلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ۴٨، ٢٠١۶،

١٠. عبد الباسط على الزبيدى، وعاء ضريبة الدخل فى التشريع الضريبى العراقى – دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، كلية القانون جامعة بابل، ٢٠٠۵،

١١. هويدا عبد الجليل، مالية عامة، دار الفكر العربى للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٣،

١٢. حيدر عودة كاظم، دوافع التهرب الضريبى فى العراق دراسة ميدانية فى الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ٢، المجلد ١٨، ٢٠١۶،

١٣. قبس حسن عواد، المالية العامة والتشريع المالى، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠١٠

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-08]